

Distr.: General
15 February 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 12 شباط/فبراير 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة ميشيل كونينسكس، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وأيرلندا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفيت نام وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنيجر والهند والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالتداول بالفيديو بشأن "التحديات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان بسبب الأعمال الإرهابية"، الذي عقد يوم الأربعاء 10 شباط/فبراير 2021.

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باربرا وودوارد

رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، فلاديمير فورونكوف

اسمحو لي أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي لحكومات وشعب أفغانستان وباكستان والصومال والعراق وفرنسا وموزامبيق والنمسا والنيجر ونيجيريا وجميع الدول الأعضاء الأخرى التي عانت مؤخرا من هجمات إرهابية. وأعرب عن مواساتي ومشاعري القلبية للناجين وأسر الضحايا.

وأشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لتقديم التقرير الثاني عشر (S/2021/98) للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق جهود الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في مواجهة هذا التهديد، على النحو الوارد في القرار 2368 (2017).

ويسرني أن الأمينة العامة المساعدة، كونينسكس، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، تتضمن إليّ لتقديم هذا التقرير، الذي أعده مكتبنا بالاشتراك مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، بقيادة السيد إدموند فيتون - براون.

إن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية على السلم والأمن الدوليين آخذ في الازدياد مرة أخرى. ومن الأهمية بمكان أن تظل الدول الأعضاء مركزة وموحدة للتصدي له، على الرغم من الضغوط والأولويات المتنافسة الناجمة عن وباء فيروس كورونا (COVID-19).

وفي حين أن تنظيم الدولة الإسلامية لم يضع استراتيجية هادفة لاستغلال الوباء، فقد اكتسبت جهوده لإعادة تجميع صفوفه وتنشيطها مزيدا من الزخم في النصف الثاني من عام 2020. وقد استمر جوهرها في العراق وسورية وفروعها في مناطق النزاع الأخرى في الاستعادة من التعطيل الذي يسببه الفيروس لتكثيف عملياتها، مع وقوع عدد من الهجمات البارزة. وحافظ مقاتلو داعش على القدرة على التحرك والعمل، بما في ذلك عبر الحدود غير المحمية.

وفي الوقت الذي ترسخ فيه فروع تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة نفسها وتكتسب استقلالها وقوتها، يمكنها أن توفر للجماعة قدرات وخيارات جديدة للقيام بعمليات خارجية. وتحذر الدول الأعضاء من أن داعش يمكن أن تستعيد القدرة على تنظيم هجمات في أنحاء مختلفة من العالم خلال عام 2021.

وخارج مناطق النزاع، استمر خطر التعرض للدعاية والتحريض من جانب تنظيم داعش في الازدياد مع قضاء الناس - وخاصة الشباب - وقتا أطول في المنزل وعلى الإنترنت. وقد يؤدي ذلك إلى موجة مفاجئة من الهجمات في بعض البلدان عندما تخفف قيود الحركة المرتبطة بـ COVID-19. وفي الوقت نفسه، فإن الخسائر الاجتماعية والاقتصادية والتداعيات السياسية للوباء يمكن أن تزيد من تقاوم التهديد الأطول أجلا الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من الجماعات الإرهابية من خلال توسيع مجموعة الأفراد الذين يتقبلون التطرف والتجنيد.

ولا يزال التركيز الأساسي لتنظيم داعش يتجدد في العراق وسورية، حيث يواصل المجتمع الدولي التعامل مع إرث ما يسمى "الخلافة" لدي الجماعة. ولا يزال نحو 10 000 من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، بمن فيهم مقاتلون إرهابيون أجنبون بألاف قليلة، نشطين في المنطقة، وغالبيتهم في العراق، مواصلة تمردا طال أمده. ويُقدر أن هذه البقايا الكبيرة تشكل تهديداً كبيراً وطويل الأجل وعالمياً. وهم

منظّمون في خلايا صغيرة مختبئة في المناطق الصحراوية والريفية وتتحرك عبر الحدود بين البلدين، وتشن هجمات.

والمأساة الأكبر هي أن المجتمع الدولي لم يحرز أي تقدم في معالجة حالة الآلاف من الأفراد، معظمهم من النساء والأطفال، الذين يشتهب في أن لهم صلات بتنظيم الدولة الإسلامية ويُحتجزون في ظروف محفوفة بالمخاطر في المنطقة. والحالة الإنسانية والأمنية المتردية أصلاً في مرافق الاحتجاز ومخيمات النازحين تزداد تدهوراً، وخاصة في مخيم الهول. وتقوض أبسط حقوق الإنسان، وأبلغ عن حالات عديدة من التطرف الإرهابي وجمع الأموال والتدريب والتحرير. وبعد ما يقرب من عامين من هزيمة داعش في المنطقة، لا يزال نحو 27 500 طفل أجنبي في مخيمات شمال شرق سورية يتعرضون للأذى، بما في ذلك قرابة 8 000 طفل من حوالي 60 بلداً غير العراق، 90 في المائة منهم دون سن الثانية عشرة.

إن التحديات الكبيرة التي تواجهها الدول الأعضاء في ضمان حماية الأفراد الضعفاء، والمساءلة عن الجرائم الإرهابية والأمن لا تقل إلحاحاً أو تعقيداً بمرور الوقت، بل على العكس تماماً. وهذه التحديات والمخاطر تزداد خطورة مع الإهمال ويمكن أن يكون لها تأثير طويل الأجل ليس في المنطقة فحسب، ولكن على الصعيد العالمي أيضاً.

وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، أكد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مجدداً أن تنظيم عمليات الهروب من السجون ومساعدة الهاربين يمثل أولوية. كما أن الجماعة تدرك القيمة الدائرية لأي انتشار محتمل لـ COVID-19 وما يرتبط بذلك من اضطرابات في مرافق الاحتجاز.

وبعيداً عن الضرورة الإنسانية الملحة، والواجب الأخلاقي والالتزامات القانونية، فإن اتخاذ إجراءات في هذا الصدد هو ضرورة أمنية استراتيجية. لذا، أود أن أكرر دعوة الأمين العام الدول الأعضاء إلى العودة الطوعية للكبار والأطفال الذين تقطعت بهم السبل في العراق وسورية، بموافقة الحكومات المعنية وتمشياً مع القانون الدولي.

والجهود التي تبذلها عدة دول أعضاء في هذا الصدد جديرة بالثناء، ولا سيما كازاخستان والاتحاد الروسي وأوزبكستان، التي أعادت مئات الأطفال المتضررين من شمال شرق سورية إلى وطنهم. وأجرى عدد من الدول الأخرى، ولا سيما البلدان الأوروبية، عدداً أقل من عمليات الإعادة إلى الوطن. وآمل أن يكتفوا جهودهم بنشاط. وأشجعهم جميعاً على تبادل البيانات مع الأمم المتحدة وخبراتهم مع الدول الأعضاء الأخرى، حتى نحسم بشكل جماعي هذه الحالة التي لا يمكن الدفاع عنها.

وخلال الأشهر الستة الماضية، نشط تنظيم الدولة الإسلامية بشكل خاص في عدد من الدول الأفريقية المتضررة من النزاع. وقام منتسبوه في غرب أفريقيا بشن العديد من الهجمات ضد العسكريين والمدنيين في نهاية عام 2020 في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر وفي حوض بحيرة تشاد، مما يدل على التصميم والقدرة على التكيف.

وتبرز ولاية وسط أفريقيا الإسلامية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية كمنتسب إقليمي قوي، وتستخدم أساليب وقدرات متطورة، شجعتها على ذلك النجاحات العملياتية الأخيرة في موزامبيق وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي أوروبا، كانت سلسلة من الهجمات في فرنسا وألمانيا والنمسا وسويسرا، مستوحاة جزئياً من داعش، بمثابة تذكرة صارخة بالتهديد المنتشر من الهجمات الإرهابية المحلية التي تشنها جهات فاعلة وحيدة. وقد أحييت هذه الهجمات المناقشات في أوروبا بشأن كيفية التصدي للتطرف الإرهابي في السجون وضمن فعالية برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج ورصد المجرمين الإرهابيين حال الإفراج عنهم من السجون.

وبالانتقال إلى آسيا، يُقدر أن فرع داعش في أفغانستان لا يزال يضم ما بين 1 000 و 2 200 مقاتل منتشرين في عدة محافظات. وعلى الرغم من تدهور القدرات العسكرية، فقد وصلت استغلال الصعوبات في عملية السلام الأفغانية، وادعت مسؤوليتها عن عدد من الهجمات البارزة.

كما أن تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال صامداً في جنوب شرق آسيا، مع وجود عدد من الفصائل. واستمر تورط النساء في التفجيرات الانتحارية، مع وقوع هجوميين من هذا القبيل في الفلبين في آب/أغسطس 2020.

وستطلعكم الأمين العام المساعد، كوينيسكس على الدعم المستمر الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الأعضاء في التصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام خلال جائزة "كوفيد-19".

وقد واصل مكثي الابتكار والعمل بشكل وثيق مع جميع شركائنا في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب لضمان استمرارية تصريف الأعمال، وتوسيع نطاق مجموعة أدوات الدعم التي نقدمها.

وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على بعض الأمثلة البارزة.

أولاً، في آب/أغسطس 2020، أطلق مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في مكثي إطاراً عالمياً جديداً للتنسيق مع اليونيسيف لتوفير الدعم من 15 من كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، إلى الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة فيما يتعلق بالأفراد العائدين من شمال شرق سورية والعراق أو المتبقين فيهما.

وقد وضعت كيانات الأمم المتحدة بالفعل عدداً من مقترحات المشاريع الميدانية لتنفيذ الإطار العالمي في وسط آسيا والعراق، وهو ما تتيحه المساهمات التي قدمتها الدول المانحة مؤخرًا.

وفي أيلول/سبتمبر 2020، أطلق المركز أيضاً برنامجاً عالمياً للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، بالتعاون الوثيق مع المديرية التنفيذية لمكافحة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وضعنا في إطاره مشاريع لمساعدة إندونيسيا وبوركينا فاسو ودول حوض بحيرة تشاد. وإذا طلب منا ذلك، فإننا مستعدون أيضاً لدعم موزامبيق في هذا المجال. وهذه الجهود تتفق تماماً مع متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد التوجيهية بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب والإضافة ذات الصلة.

ثانياً، أحرزنا تقدماً كبيراً في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين، الذي يقوده مكثي لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ القرارات 2178 (2014) و 2396 (2017) و 2482 (2019). واستخدم البرنامج منهجية تقييم على الإنترنت وضعت مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لإجراء تقييمات متعمقة

افتراضية في بوتسوانا وجيبوتي وسيراليون وغامبيا وملديف. كما قدمنا أول دورتين تدريبيتين على الإنترنت للبرنامج، في تشرين الأول/أكتوبر 2020 لبوتسوانا، وفي كانون الثاني/يناير 2021 لسيراليون.

ثالثاً، مضينا قدماً في تنفيذ البرنامج العالمي لبناء القدرات في مجال مكافحة تمويل الإرهاب الذي أطلقه المركز في حزيران/يونيه من العام الماضي، استجابة للقرارين 2462 (2019) و 2482 (2019). ونظمت بنجاح حلقات عمل تدريبية افتراضية بشأن حماية القطاع غير الربحي من إساءة استخدام الإرهابيين لصالح البحرين وطاجيكستان.

رابعاً، أطلقنا في الشهر الماضي برنامجاً عالمياً جديداً لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف الضعيفة، بما في ذلك من منظومات جوية بدون طيار، مع شركائنا من المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب والإنتربول ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة وتحالف الحضارات. وهذا استجابة للقرار 2341 (2017). وسيساعد البرنامج الدول الأعضاء المستفيدة على وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية لحماية الأهداف الضعيفة وتوفير التدريب العملي وخدمات التوجيه لدعم تنفيذها.

وفي هذه السنة من المعالم البارزة، بما في ذلك الذكرى السنوية العشرين للقرار 1373 (2001)، ما كان يمكن أن يكون هناك وقت أنسب من ذلك للالتزام الدول الأعضاء مجدداً بالعمل المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب، تحت رعاية الأمم المتحدة. وقاد مجلس الأمن الطريق بالفعل. ويؤكد البيان الرئاسي S/PRST/2021/1، المؤرخ 12 كانون الثاني/يناير، على ضرورة "مواصلة تعزيز الاستجابة الدولية الموحدة والمنسقة" لمواجهة آفة الإرهاب.

يجب أن نهزم داعش في الفضاء الإلكتروني. ويجب أن نكون مستعدين لتعطيل الهجمات الجديدة التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في أنحاء مختلفة من العالم. ويجب علينا أن نتصدى للتهديد الذي يشكله المنتسبون الإقليميون، لا سيما في أفريقيا. ويجب أن نحل على وجه السرعة قضية أعضاء داعش التي طال أمدها، وخاصة النساء والأطفال المرتبطين بهم الذين تقطعت بهم السبل في سورية والعراق، خشية أن يؤدي فشلنا إلى عودة التنظيم إلى الظهور.

ومنظومة الأمم المتحدة، التي تعمل من خلال الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، ستواصل الوقوف إلى جانب الدول الأعضاء في مواجهة هذه التحديات.

المرفق الثاني

إحاطة المديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ميشيل كونينسكس

أشكركم على إتاحة الفرصة لي لإطلاع المجلس على التقرير الثاني عشر (S/2021/98) للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء لمواجهة هذا التهديد. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على استعراضه العام للتقرير وأن أثنى على كل من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن عملاً بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015)، فيما يتعلق بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، لإسهاماتهم القيمة في التقرير.

ما زلنا نواجه مشهداً أمنياً عالمياً معقداً ومتقلباً. إن الإرهاب عبر الوطني ليس سوى واحد من عدة تحديات متداخلة بين الأجيال تواجهنا - كل منها يتطلب استجابة منسقة ومتعددة الأطراف.

وجائحة فيروس كورونا (COVID-19) هي التحدي الأكثر إلحاحاً. كما أنها أدت إلى تفاقم أو تسريع العديد من القضايا الأساسية التي توجب التحديات الأخرى، مما تركنا في وضع محفوف بالمخاطر. وكما سمعنا، لا يبدو أن الوباء قد زاد في الأجل القصير من التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو الجماعات الإرهابية الأخرى. ولا تزال تدابير الدول الأعضاء لاحتواء انتشار الفيروس - مثل القيود المفروضة على التنقل والتجمعات - تجعل من الصعب على الإرهابيين السفر أو التجمع أو الوصول إلى المواقع المستهدفة المحتملة خارج مناطق الصراع. ومع ذلك، ففي مناطق الصراع، حافظ الإرهابيون على قدرتهم المعهودة على السفر والعمل على الرغم من الجائحة.

وتعكس هذه الاستنتاجات نتائج آخر تحديث للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بشأن تأثير COVID-19 على الإرهاب ومكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف، والذي صدر في كانون الأول/ديسمبر 2020.

ولا تزال قوة المنتسبين لتنظيم الدولة الإسلامية في أفريقيا مصدر قلق خاص، حيث أنها لا تزال تؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية في العديد من المناطق.

وفي محاولة للمساعدة في معالجة هذا الوضع، تخطط لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرارات 1267 و 1989 و 2253 بشأن الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، لعقد جلسة إحاطة مشتركة مفتوحة في وقت لاحق من هذا العام حول "تنظيم الدولة الإسلامية في أفريقيا: طبيعة التهديد والاستجابات".

ويشير تحليل المديرية التنفيذية أيضاً إلى أن وباء فيروس كورونا قد انتقص من الاهتمام أو أعاد توجيه الموارد من العديد من تحديات السياسة طويلة الأمد لمكافحة الإرهاب. ولا تزال كيانات الأمم المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأليمة التي يواجهها مئات الآلاف من الأفراد - معظمهم من الأطفال والنساء - الذين تقطعت بهم السبل في المخيمات والسجون في العراق والجمهورية العربية السورية. ويكافح هؤلاء الأفراد لتلبية احتياجاتهم الأساسية اليومية لأنهم يفتقرون إلى الغذاء والدواء والنظافة والمأوى. وزاد COVID-19 من تقييد وصولهم إلى المساعدة الإنسانية وأدى إلى تعليق خدمات الحماية والدعم.

غير أن الدول الأعضاء لا تزال تواجه تحديات في جهودها الرامية إلى إعادة مواطنيها، بمن فيهم النساء والرجال والأطفال والمسنون، من العراق والجمهورية العربية السورية. ولا تزال الدول تواجه أيضا عقبات كبيرة تعترض جهودها الرامية إلى كفالة المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية، وضمان العدالة وإنصاف عدد لا يحصى من ضحاياه.

وقد أُجبر وباء فيروس كورونا العديد من الدول على تأخير جلسات الاستماع التمهيدية التي تسبق المحاكمة أو تمديد الإجراءات والاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وتسبب في تراكم القضايا. وقد منع هذا أيضا ضحايا الإرهاب من الوصول إلى الإجراءات القضائية.

ومع ذلك، من المهم التفكير في التقدم المحرز، سواء خلال الأشهر الستة الماضية أو في الواقع منذ التقرير الأول للأمين العام عن تنظيم الدولة الإسلامية (S/2016/92)، الصادر في عام 2016.

وعلى الرغم من أن مستويات العنف الإرهابي قد انحسرت وتدفقت - ولا شك أنها ستستمر في ذلك - فقد كان هناك اتجاه تنازلي ثابت ومرحب به على مدار السنوات الخمس الماضية.

ومع تطور التهديد الإرهابي، تطورت أيضا استجابة الأمم المتحدة للتصدي له. وكانت تلك الاستجابة مدفوعة باتخاذ مجلس الأمن لعدد من القرارات التي ما فتئت تؤكد باستمرار على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين، وكذلك الحاجة إلى كفالة اتباع نهج ممثل لحقوق الإنسان ومراع للاعتبارات الجنسانية في مكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف العنيف.

وقد اضطلعت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بدور فريد في دعم جهود الدول الأعضاء لتنفيذ تلك القرارات من خلال مشاركتها وحوارها مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين الآخرين - في الأشهر الأخيرة بالطبع أساسا من خلال أدوات عبر الإنترنت.

ويوضح تقرير الأمين العام أن العراق والجمهورية العربية السورية لا يزالان محور التركيز الرئيسي لداعش. وتعترم المديرية التنفيذية، بتوجيه من لجنة مكافحة الإرهاب، القيام بزيارة تقييم مختلطة على سبيل المتابعة إلى العراق والدول المجاورة الأخرى. وسيتيح لنا ذلك تحديد التحديات التي لا يزال من الضروري معالجتها من أجل التصدي بفعالية للتهديد المتزايد في المنطقة.

وتواصل المديرية أيضا إيلاء الأولوية لتوصيات اللجنة إلى الدول الأعضاء بشأن التعامل مع العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المرتبطين سابقا بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وإعادة توطينهم.

وقد أطلقنا مؤخرا مبادرة مشتركة مع حكومة إندونيسيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بشأن تعزيز الإشراف والعلاج المجتمعي لإعادة تأهيل وإعادة إدماج الإرهابيين والمدعى عليهم والمجرمين المتطرفين الذين ينتهجون العنف. وستحدد تلك المبادرة، التي تدعمها حكومتا المملكة المتحدة واليابان، أفضل الممارسات التي ستنتشر عبر جنوب وجنوب شرق آسيا.

وقد عززت الجهود المستمرة التي تبذلها المديرية التنفيذية لمساعدة الدول الأعضاء على استعراض وتحديث تشريعاتها الوطنية قدرتها على تقديم الإرهابيين إلى العدالة، مع حماية القانون الدولي وتعزيزه، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتعكف المديرية حالياً، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبالتشاور مع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، على إعداد دراسة مواضيعية عن الصلات بين أطر مكافحة الإرهاب والقانون الدولي الإنساني بهدف إنكفاء الوعي بتعقيد هذه المسألة، فضلاً عن الضرورة الملحة لتناولها ومعالجتها.

وواصلت المديرية تعزيز حوارها مع 14 دولة عضوا تضررت بشديداً من ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أجل تنمية قدراتها في مجالات إدارة الحدود وإنفاذ القانون ومراقبة الأسلحة النارية من خلال دورها الفريد في قيادة بعثات تقييم متعمقة في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، بتنسيق من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

إن عملنا مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لتيسير تقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات، على سبيل المتابعة لزيارات التقييم التي تقوم بها لجنة مكافحة الإرهاب، يشمل أيضاً القيام بدور رئيسي في بعثات نهج مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، التي تجرى في إطار برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين لمساعدة الدول على وضع نظم المعلومات المسبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب لمنع تحركات الإرهابيين.

ويشير تحليل المديرية إلى أن الأضرار المالية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 قد تجعل الجماعات الإرهابية أكثر اعتماداً على الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك تهريب المخدرات، والاتجار بالمعادن والأحجار الكريمة، والاحتيايل، وجرائم الفضاء الإلكتروني، وبيع الأدوية المزيفة.

وبدءاً من هذا العام، ستصدر المديرية أيضاً تقييمات سنوية للتهغرات التي تم تحديدها والمجالات التي تتطلب اتخاذ مزيد من الإجراءات فيما يتعلق بتنفيذ الدول لأحكام مكافحة تمويل الإرهاب الواردة في قرارات المجلس ذات الصلة. ويتمثل هدفنا في مساعدة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وغيره من كيانات الأمم المتحدة على تصميم جهود محددة الهدف في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات.

كما أطلقت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب مؤخراً مبادرة في إطار الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب لإعداد توجيهات للدول بشأن كيفية مكافحة تمويل الإرهاب مع الامتثال الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وسيشمل ذلك إسهامات من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما شركاؤنا في المجتمع المدني.

وإدراكاً من المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لأن التكنولوجيا لا تزال عاملاً كبيراً في تعزيز قوة الجماعات الإرهابية - بما في ذلك عملياتها للتجنيد والدعاية والاتصالات وجمع التبرعات - فقد واصلت أيضاً تعميق تعاونها مع قطاع التكنولوجيا. وأطلقت مبادرة تسخير التكنولوجيا لمكافحة الإرهاب التي تدعمها المديرية في تشرين الثاني/نوفمبر نسخة تجريبية من منبرها لتحليل المحتوى الإرهابي - وهو منبر مركزي مصمم لمساعدة شركات التكنولوجيا على التعرف على استخدام خدماتها لأغراض إرهابية. وتخدم تبيهاات منبر تحليل المحتوى الإرهابي أكثر من 60 شركة تكنولوجيا صغيرة إلى كبيرة الحجم، تمثل كامل شبكة الشركات التي أساء تنظيم الدولة الإسلامية استخدام خدماتها.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في السنوات الأخيرة، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومن ينتسب إليه يشكلون تهديداً مستمراً. كما أن الإرهاب اليمني المتطرف أو القائم على

دوافع عنصرية وإثنية يمثل أيضا مصدر قلق متزايد في أنحاء كثيرة من العالم، ويتسم بالترابط العالمي المتزايد وقوة الفتك والروابط عبر الوطنية.

ومن المرجح أن تظل جائحة كوفيد-19 تمثل تحديات كبيرة ومتعددة الأوجه للمجتمع الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بمكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من أن التركيز الدولي قد تحول عن صواب إلى التصدي للفيروس، يجب أن نحرص على ألا نعرض للخطر النجاح الذي حققناه في مكافحة الإرهاب.

ويجب أن نواصل تشجيع تحديد الأولويات العالمية المشتركة القائمة على القيم العالمية للعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال نهج شامل ومنسق لوحدة العمل في الأمم المتحدة يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب مع معالجة الظروف المفضية إلى الإرهاب والتطرف العنيف في ذات الوقت.

والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدورها الفريد والحيوي في كفالة اتباع ذلك النهج استنادا إلى تقييماتها، والحوار مع الدول الأعضاء، والشراكات، والتحليل والخبرات.

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

تتقدم الصين بالشكر إلى وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية كونينسكس على إحاطتهما وترحب بالتقرير الذي قدمه الأمين العام غوتيريش (S/2021/98).

ووفقاً لتقرير الأمين العام، فإن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لم يتخل عن محاولته لإعادة تنظيم صفوفه في العراق وسورية، وقد يعزز قدرته التشغيلية في جميع أنحاء العالم هذا العام، مما يشكل تهديداً أكبر للسلام والأمن الدوليين. وحتى أثناء انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لا يزال الإرهابيون في مناطق النزاع في أفريقيا وأفغانستان ومناطق أخرى يتنقلون وينسقون شن الهجمات. إن الكفاح الدولي لبحر الإرهاب أمامه طريق طويل.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1373 (2001) وتشكيل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) المعنية بمكافحة الإرهاب، وكذلك الذكرى الخامسة عشرة لاعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وإذا نظرنا إلى التعاون العالمي في مجال مكافحة الإرهاب، يجب أن نقر بضرورة اجتثاث جذور المنظمات الإرهابية تماماً، بما فيها تنظيم داعش، وأن على جميع البلدان أن تلتزم بتعددية الأطراف، وأن تعزز التعاون الدولي، وأن تعمل على إقامة أوسع جبهة موحدة ممكنة لمكافحة الإرهاب. إن الإرهاب هو العدو المشترك للبشرية، ولا يوجد ما يسمى بإرهابيين أخطار أو إرهابيين أشرار.

ويجب أن نتخلى عن ازدواجية المعايير في مكافحة الإرهاب. ومن أجل تعزيز الدور المحوري للأمم المتحدة على نحو كامل، ينبغي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مواصلة دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لحماية المدنيين، ومكافحة تمويل الإرهاب، ورصد حدودها، وتشجيع حملات مكافحة الإرهاب والقضاء على التطرف، ومساعدتها على التنفيذ الكامل لقرارات المجلس ذات الصلة، فضلاً عن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي سياق جائحة كوفيد-19 الحالية، وفي مواجهة التحدي المتزايد للإرهاب، ينبغي أن تتوفر للمجتمع الدولي أدوات جديدة ومرنة وفعالة. ويجب أن نتوخى اليقظة الكاملة ضد القوى الإرهابية التي تركز على الأنشطة الإرهابية وتدعو إليها من خلال استغلال الفرص أو الثغرات التي تتيحها الجائحة.

والإنترنت ساحة معركة هامة في مكافحة الإرهاب. وتواصل المنظمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أنشطتها غير المشروعة على الإنترنت دون رادع، مثل نشر الأيديولوجيات المتطرفة والتحريض على الإرهاب والتجنيد وتمويل الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف التعاون وألا يسمح بأن تصبح الإنترنت ملاذاً آمناً للإرهابيين.

تشكل مسألة المنتسبين السابقين لداعش التي طال أمدها تحدياً إنسانياً وأمنياً خطيراً. وينبغي لجميع الأطراف أن تتحمل مسؤولياتها بموجب القانون الدولي. وينبغي للمجلس أن يصوغ موقفاً سياسياً وإطاراً قانونياً لمعالجة هذه المسألة في أقرب وقت ممكن بغية تيسير العودة إلى البلدان الأصلية. وفي هذا الصدد، ترحب الصين بالتدابير الإيجابية التي اتخذتها وكالات الأمم المتحدة، مثل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، لمساعدة البلدان المتضررة في إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب

وأسرهم، ولا سيما النساء والأطفال الذين تقطعت بهم السبل في العراق وسورية. وتدعم الصين البلدان في تبادل الخبرات المفيدة مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لتعزيز أفضل الممارسات لمعالجة مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وبناء زخم إيجابي تدريجياً.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً على أنه يجب علينا أن نعالج كلاً من أعراض الإرهاب وأسبابه الجذرية وأن نحقق التكامل بين التدابير السياسية والاقتصادية والقضائية والاجتماعية وغيرها من التدابير بغية القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً أكبر لمسألة التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالشباب والتعليم والعمالة. إن تعزيز التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 أمر أساسي لجهودنا العالمية في مكافحة الإرهاب.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أشكر الأمين العام على تقريره الثاني عشر عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين (S/2021/98)، وكذلك وكيل الأمين العام فورونكوف والأمنية العامة المساعدة كونينسكس على إحاطتهما المستديرتين.

استمرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في التأثير على اتجاهات الإرهاب خلال الأشهر الستة الماضية. ونلاحظ أن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش وأتباعه يتطور باستمرار، حيث يمكن للتنظيم أن يستغل بسرعة نقاط الضعف القائمة والناشئة. وفي هذا السياق، زاد الإرهابيون والمتطرفون العنيفون من أنشطتهم على الإنترنت، مستهدفين بذلك الأشخاص الذين يقضون ساعات أطول أمام الشاشات عن أي وقت مضى. وعلاوة على ذلك، تمكن الإرهابيون من إقامة تحالفات جديدة مع الجماعات الإجرامية المنظمة ومن جمع الأموال عبر عناوين محفظات العملات المشفرة.

وكما يوضح تقرير الأمين العام، تمكن المتطرفون العنيفون والإرهابيون من زيادة عملياتهم في الجزء الثاني من عام 2020. وشملت تلك العمليات هجمات بارزة سُنت في أفغانستان وغرب ووسط أفريقيا. وللأسف، شهدنا أيضاً عدداً من الهجمات المستلهمة التي شنّها أشخاص منفردون في أوروبا، مما يشير إلى أن الدعاية الإرهابية على الإنترنت لا تزال تؤدي إلى هجمات إرهابية محلية المنشأ خارج مناطق النزاع.

وتلاحظ إستونيا أنه على الرغم من الهزيمة الإقليمية التي مني بها تنظيم داعش في عام 2019، فإن فلوله الكبيرة لا تزال تثير قلق الدول الأعضاء ولا يزال التهديد يتطور باستمرار. إن إستونيا عضو فخور في التحالف العالمي ضد داعش، وأكرر تصميم إستونيا على مواصلة الكفاح ضد تنظيم داعش في إطار التحالف الدولي.

ولا شك في أن التطرف العنيف والإرهاب يشكلان تهديداً للسلام والأمن العالميين وأنه لا يمكننا أن ننجح في مكافحتهم إلا من خلال التعاون الوثيق على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وتقدر إستونيا التعاون المتنامي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في قيادة الجهود العالمية - من وضع المعايير إلى تقديم المساعدة التقنية. وينبغي التأكيد باستمرار على تحسين التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة على نطاق واسع. وينبغي اتباع نهج يقوم على وحدة العمل في الأمم المتحدة بوصفه معياراً لنا.

وعلاوة على ذلك، من الضروري أن نتحاور بشكل مفيد مع مجموعات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي سماع صوت الشباب والنساء والقيادات الدينية والمجتمعية. واتباع نهج يشمل المجتمع بأسره والوقاية أكثر أهمية من أي وقت مضى في تصميم سياسات فعالة لمكافحة الإرهاب، وكذلك في بناء مجتمعات متماسكة قادرة على الصمود في وجه الإرهاب والتطرف.

تدين إستونيا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وبلدي على اقتناع بأن على الدول أن تكفل امتثال جميع التدابير التي تتخذها لمكافحة الإرهاب للالتزامات هذه الدول بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للجائين والقانون الدولي الإنساني. ويمكن أن يؤدي تجاهل تلك

المبادئ إلى تفويض أنشطة مكافحة الإرهاب وإلى زيادة التطرف الذي يغذيه العنف والشعور بالإفلات من العقاب. ولذلك، فإننا ندين أيضاً جميع المحاولات الرامية إلى إساءة استخدام جدول أعمال مكافحة الإرهاب كذريعة لانتهاك حقوق الإنسان.

وتشعر إستونيا بقلق بالغ إزاء تزايد إساءة استخدام تدابير مكافحة الإرهاب لإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين وأعضاء الأقليات الدينية أو العرقية.

إن ضمان المساءلة ومنع الإفلات من العقاب جزء أساسي من مكافحة الإرهاب. كما أنه أمر حيوي في الجهود المبذولة لتعافي المجتمعات المحلية واستعادة الثقة وتهيئة الظروف الملائمة للسلام المستدام. ونلاحظ أن كوفيد-19 يشكل تحدياً كبيراً للتعاون القانوني الدولي. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الصعوبات التي تواجهها، تمكنت كيانات الأمم المتحدة من مواصلة العديد من البرامج، بما في ذلك دعم الجهود التي تبذلها الدول لوضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة ومصممة حسب الغرض للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

أخيراً، وعلى الرغم من تشتت جهودنا بسبب الجائحة، بات من الضروري أن يستمر تعاوننا في منع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهما، وأن نظل يقظين للتكيف مع الظروف الجديدة. وفي ذلك السياق، تود إستونيا أن تؤكد تقديرها لعمل كيانات الأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - وقد تمكنت جميعها من التكيف وتواصل تنفيذ ولاياتها في هذه الأوقات العصيبة.

المرفق الخامس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر السيد فلاديمير فورونكوف والسيدة ميشيل كونينسكس على إحاطتهما وعلى عملهما الضروري والمنسق. وأود أيضاً أن أشيد اليوم بضحايا الإرهاب.

لم يخبُ تهديد داعش بعد. بل يتضح عكس ذلك تماماً مما قاله زملائي. يشهد هذا التنظيم الإرهابي نشاطاً متجدداً في سورية ويحاول استعادة موطئ قدمه في العراق ويعكف على تجميع منتسبين جدد، خاصة في أفريقيا. وللقضاء على هذا التهديد، من الضروري للغاية أن نحافظ على قدرتنا على ممارسة الضغط على الجبهة العسكرية. ونحن مصممون على خوض هذه المعركة على جميع الجبهات، جنباً إلى جنب مع شركائنا الإقليميين والدوليين، من خلال التحالف العالمي ضد داعش وفي إطار التحالف الدولي من أجل الساحل.

ولكن، كما أكد مقدما الإحاطتين، لا يمكننا أن نكتفي بالاستجابة الأمنية. علينا أن نعالج الأسباب الجذرية للنزاع والتطرف والإرهاب. ويتطلب ذلك في سورية حلاً سياسياً، وفقاً لأحكام القرار 2254 (2015)؛ ويتطلب في العراق تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار؛ ويتطلب في منطقة الساحل استعادة سلطة الدولة ودعم التنمية المحلية وحل التوترات بين القبائل. وهذا كله جزء لا يتجزأ من الرد على التهديد الإرهابي.

وأود أن أبرز عدة مجالات يجب أن نكثف جهودنا فيها.

أولاً، وكما ذكر، يجب علينا تجفيف موارد الجماعات الإرهابية، ولا سيما الاستخدام المتزايد للعملات المشفرة في الصناديق الإلكترونية. وندعو جميع الدول إلى تنفيذ القرار 2462 (2019)، وسنستكشف معاً مجالات عمل جديدة في الاجتماع المشترك المقبل للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1267 (1999) ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب.

ثانياً، يتعين علينا التصدي للترويج لفكر الإرهابيين على الشبكات الاجتماعية، التي تشكل منابر رئيسية للدعاية للجماعات الجهادية. ولم يتضخم هذا التطور إلا تحت تأثير مرض فيروس كورونا. وسيتطلب ذلك توحيد ائتلاف كبير من الجهات الفاعلة - لا يضم صانعي السياسات فحسب ولكن أيضاً المجتمع المدني وشركات الإنترنت. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى "نداء كرايست تشيرش" للقضاء على المحتوى الإرهابي والذي يتسم بالتطرف العنيف على الإنترنت، الذي أطلقناه مع نيوزيلندا.

وبإيجاز، فإن حماية حقوق الإنسان شرط لا غنى عنه لمكافحة الإرهاب بفعالية. وستكفل فرنسا مراعاة احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان مراعاة تامة في سياق استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالجانب الإنساني، أود أن أود على الملاحظات التي أدلى بها ضد الخوذ البيضاء في أحد البيانات، لأنهم يقومون بعمل أساسي للغاية في الميدان الإنساني.

ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبتها داعش. ويجب محاكمة جميع الإرهابيين في أقرب مكان قدر الإمكان إلى المكان الذي ارتكبت فيه جرائمهم. فهناك يمكن العثور على

الأدلة على أفعالهم وهناك يمكن منح الضحايا تعويضات عن الضرر الذي لحق بهم. وفي مالي، نرحب بمحاكمة 142 شخصا منذ عام 2017، ولا سيما بفضل الدعم الذي قدمته فرنسا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والعديد من الجهات الأخرى إلى الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفيما يتعلق بإعادة التوطين، فإن الأطفال، على خلاف آبائهم، لم يختاروا الانضمام إلى الإرهاب. ولهذا السبب، أعدنا القاصرين اليتامى والضعفاء غير المصحوبين بذويهم إلى أوطانهم عندما سمحت الظروف بذلك، مع مراعاة مصالح الطفل الفضلى. وأذكركم بأن فرنسا ليس لديها ولاية قضائية على المخيمات التي يوجد فيها هؤلاء الأطفال ولا تملك سيطرة فعلية على تلك المناطق. ولذلك، لا يمكن أن تتم الإعادة إلى الوطن في منطقة حرب إلا بعد مفاوضات بالغة التعقيد مع السلطات المحلية. ولكن جهودنا لصالح الأطفال لا تغير موقف فرنسا الثابت فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب البالغين.

أخيرا، يجب أن نعمل لتعزيز قدرات الدول على مكافحة الإرهاب حتى يمكنها أن تتولى على أفضل وجه المسؤولية عن مواجهة تلك التحديات، التي تؤثر على أمنها في الصميم. وسيكون ذلك الهدف محور مؤتمر قمة انجمننا المقرر عقده يومي 15 و 16 شباط/فبراير. وفيما يتعلق بموزامبيق، سيكون دعم الشركاء الدوليين والإقليميين ضروريا للغاية لمساعدة السلطات في التصدي للتهديد الإرهابي في كابو دلغادو.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا المستمر للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، وهو ما سنؤكد عليه مجددا بالمشاركة الكاملة في المناقشات المتعلقة باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومورتي

أود في البداية أن أشكر السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطتهما بشأن التقرير الثاني عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين (S/2021/98).

يشكل التقرير الدوري للأمين العام عن تنظيم داعش أداة هامة للدول الأعضاء للتفكير في التهديد الذي يشكله التنظيم ووضع استراتيجية لنهج جماعي إزاء الإرهاب العالمي. ونقدر الأنشطة التي تضطلع بها مختلف كيانات الأمم المتحدة، بما فيها مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية، للمساعدة في بناء قدرة الدول الأعضاء على التصدي لذلك التهديد. وننوه أيضاً بالدور الهام الذي يضطلع به اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، برئاسة السيد فورونكوف، في كفالة التنسيق والاتساق بين جميع الوكالات المنفذة من خلال أفرقة العاملة المواضيعية.

من الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن الإرهاب لا يزال يشكل أخطر تهديد للبشرية. والإرهاب لا يؤثر تأثيراً خطيراً على حياة البشر فحسب، بل إنه يقتلع أيضاً أساس الإنسانية ذاته. واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص تعازينا لجميع البلدان، بما فيها جارتنا المباشرة، أفغانستان، التي لا تزال تعاني من الإرهاب العابر للحدود والإرهاب الدولي.

ويؤكد التقرير الحالي للأمين العام عن تنظيم داعش ضرورة مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي بقوة وحسم. ويوضح التقرير بجلاء أن أنشطة داعش في تصاعد على الرغم من هزيمته في الأراضي التي كان يسيطر عليها وأن وجوده وأنشطته يؤثران على أجزاء كبيرة من أفريقيا خارج منطقة عملياته الأساسية في سورية والعراق. كما أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى حصول الإرهاب على حافز في جميع أنحاء العالم.

وقد مكّنت سهولة الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما في ذلك الطائرات بلا طيار والعملات الافتراضية والاتصالات المشفرة والذكاء الاصطناعي، تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية من التكيف مع العالم المتضرر من الجائحة واستغلال الظروف الراهنة لصالحه. كما ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في تغذية نزعة التطرف لدى الشباب وتجنيدهم. وأدت هذه الأساليب الجديدة إلى مزيد من الحرية والاستقلالية التكتيكية للجماعات المنتسبة لتنظيم داعش.

ونتيجة لذلك، فإن تنظيم داعش يكتسب قوة ليس في سورية والعراق فحسب، ولكن أيضاً في اليمن ومنطقة الساحل وغرب أفريقيا ومنطقة وسط أفريقيا. ويواصل تنظيم القاعدة وشبكة حقاني وتنظيم جيش محمد وجماعة عسكر طيبة الازدهار والعمل بلا عقاب في منطقة أفغانستان - باكستان. كما تغيرت طريقة عمل تنظيم داعش، كما يتضح من الهجمات التي نفذها أشخاص يعملون بمفردهم والتي وقعت في أوروبا. ويشكل ذلك التغيير في طريقة عمل تنظيم داعش وإعادة تنشيطه طائفة جديدة من التحديات لجهودنا الجماعية في كفاحنا ضد التنظيم والإرهاب.

كما يقدم تقرير الأمين العام سرداً لأنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، بما في ذلك تعيين زعيمه الجديد شهاب المهاجر. ويرتبط المهاجر بصلات وثيقة بشبكة حقاني المحظورة وسبق له العمل في منطقة أفغانستان - باكستان بوصفه أحد قادة تنظيم القاعدة. ومن الضروري ألا يغيب عن بالنا السهولة التي عملت بها شبكة حقاني المحظورة وأنصارها، ولا سيما بدعم من السلطات الباكستانية، مع منظمات إرهابية بارزة، مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان وما إلى ذلك، في جنوب آسيا.

وفي رأينا، ينبغي أن يغطي تقرير الأمين العام عن تنظيم داعش أيضا أنشطة الكيانات الإرهابية المحظورة بموجب نظام الجزاءات المفروضة على تنظيمي داعش والقاعدة، مثل جماعة عسكر طيبة وغيرها من الجماعات الإرهابية التي تتخذ من باكستان مقرا لها، بما في ذلك جيش محمد والمنظمات التي تستخدمها المجموعات الإرهابية واجهة تستتر خلفها والتي تجمع الأموال لأنشطتها. ويدرك العالم تماما أن هذه الجماعات ترتكب أيضا أنشطة إرهابية انطلاقا من ملاذات آمنة في باكستان، بما في ذلك من خلال شن هجمات عنيفة في أفغانستان، والتي عطلت عملية السلام. ونشهد أيضا انتقال الجماعات الإرهابية إلى أفغانستان، ولا سيما في ولايتي كونار وننكرهار، عبر خط دوران. وعدم ذكرها في التقرير أمر ضار لأنه لا يقدم سوى نظرة جزئية ومنحازة عن الوضع في المنطقة.

وحتى تتصدى منظومة الأمم المتحدة بفعالية للتهديدات التي يشكلها الإرهابيون، أود أن أؤكد مجددا على الحاجة الملحة إلى تنفيذ خطة العمل ذات النقاط الثماني التي اقترحها وزير خارجية الهند، السيد سوبرامانيام جايشانكا، على مجلس الأمن في 12 كانون الثاني/يناير (انظر S/2021/48، المرفق الخامس). أولا، يجب أن نستجمع الإرادة السياسية وينبغي ألا نسمح بتبرير الإرهاب أو تجريد الإرهابيين. وثانيا، يجب ألا تكون هناك معايير مزدوجة. إن الإرهابيين إرهابيون. ولا ينبغي التمييز بين ما إذا كانوا أخيرا أم أشرارا. وثالثا، لا ينبغي وضع أي حواجز أو عوائق بشأن طلبات الإدراج في القائمة دون أي سبب. ورابعا، يجب أن نشط التفكير الإقصائي. وخامسا، يجب أن ندرج الأسماء في القائمة وأن نرفعها منها بموضوعية، وليس لاعتبارات سياسية أو دينية. وسادسا، يجب أن نعترف بالصلة بالجريمة المنظمة. وسابعا، يجب أن ندعم ونعزز فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وثامنا، يجب أن نوفر مزيدا من التمويل لمكتب مكافحة الإرهاب.

ولذلك، لا بد من الاستناد بشكل جماعي إلى تلك المبادئ في ضمان قدرتنا على دحر آفة الإرهاب إلى الأبد. ونرحب بالبرامج العالمية التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لمساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها لمنع الإرهاب ومكافحته، ونعترف بالفائدة المباشرة لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، لمنع وكشف سفر الإرهابيين الأجانب وتمويل الكيانات الإرهابية على التوالي. ونعتقد أيضا تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية سيأتي قطع أشواط طويلة في اتجاه مكافحة الإرهاب بفعالية. ومع ذلك، نطلب من مكتب مكافحة الإرهاب تتبع الجهود التي تبذلها البلدان لتغيير الخطاب المتعلق بالإرهاب ليتناسب مع غاياتها الضيقة ويقوّض جهودنا الجماعية.

ونولي أهمية أيضا للدور الذي يؤديه مكتب مكافحة الإرهاب في مجال بناء قدرات الدول الأعضاء، سواء من خلال فرعه المعني ببناء القدرات، مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، أو من خلال عمله مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. كما ساهمت

الهند أيضا في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمكافحة الإرهاب لكي يتمكن مكتب مكافحة الإرهاب من تنفيذ مشاريع لبناء القدرات في بلدان شرق وجنوب أفريقيا، بشأن إدارة الحدود ومكافحة تمويل الإرهاب.

وفي الختام، نؤكد مجددا دعمنا الكامل للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. لقد كانت الهند في طليعة الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، وشاركت في جميع المبادرات العالمية الرئيسية لمكافحة الإرهاب الدولي، وهي طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة القطاعية المتعلقة بالإرهاب.

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن نسون

أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين هذا الصباح، وكيل الأمين العام فورونكوف والأمين العام المساعد كونينسكس، على إحاطتهما الممتازتين.

إن الأعمال الإرهابية تشغلنا وتروعنا جميعاً. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يتصدى مجلس الأمن للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية. وما ينبغي أن يوحدها جميعاً هنا هو تصميمنا على مكافحة الإرهاب.

وترى أيرلندا ضرورة أن تظل حقوق الإنسان في صميم تلك الاستجابة. ويمكن أن تؤدي انتهاكات حقوق الإنسان إلى التطرف وتسهم في نمو الإرهاب والتطرف العنيف. ونعتقد أن جميع التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب ينبغي أن تمتثل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. ونحن يقظون لمسألة ألا يؤدي اتخاذ الدول تدابير طارئة للحد من انتشار مرض كورونا إلى تقييد حقوق الإنسان، ونرحب بالمزيد من التفصيل بشأن هذه المسألة بالتحديد في التقرير القادم للأمين العام.

ونرحب بالمبادرات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2021/98) لدعم وحماية حقوق ضحايا إرهاب تنظيم داعش، بما في ذلك ضمان العدالة. ومع ذلك، فإن مقاضاة الإرهابيين على الجرائم ذات الدوافع الجنسية، ولا سيما جرائم العنف الجنسي والجنساني، لا تزال تشكل تحدياً بشكل خاص. وهذا مجال من الواضح أنه يجب علينا فيه بصراحة القيام بما هو أفضل.

وبالمثل، فإن الاتجاهات التي نراها فيما يتعلق بمرتكبات الأعمال الإرهابية تؤكد الحاجة إلى إدراج منظور جنساني في قانون مكافحة الإرهاب. ومن المهم حاجتنا أيضاً لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في عمليات مكافحة الإرهاب.

وأود أيضاً أن أؤكد بالدور الإيجابي، بل المهم الذي يمكن أن يؤديه الشباب بوصفهم عناصر للتغيير. حيث يمكنهم القيام بدور في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

ونحن ندرك تماماً الحاجة إلى استهداف مصادر تمويل الإرهاب. غير أن جميع الدول الأعضاء تتحمل أيضاً مسؤولية كفالة ألا يكون للتدابير المعتمدة أثر سلبي على عمل الجهات الفاعلة الإنسانية والمجتمع المدني في الوقت الذي تقوم فيه بعملها في الميدان لدعم ومساعدة الفئات الأكثر ضعفاً.

ونظراً لشعور بقلق بالغ إزاء استمرار ارتفاع عدد هجمات تنظيم داعش وفروعه على المدنيين، بما في ذلك في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ونرحب بالمزيد من التقارير والتحليلات الأخرى لتلك البيئات المختلفة والصعبة، مع النظر في العوامل التي تقوم عليها العلاقات والروابط المتنامية بين تنظيم داعش والجماعات التابعة له.

وتمثل الزيادة في الدعاية على الإنترنت خلال الجائحة تطوراً مقلقاً للغاية. فالإرهابيون، بمن فيهم تنظيم داعش، يسيئون بشكل واضح وصارخ استخدام الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي ويستغلونها للتطرف والتجنيد. وهم يستخدمونها للترويج للكراهية والتحريض على العنف وتمويل أنشطتهم. ولنهتج

أصحاب المصلحة المتعددين الذي يشمل شركاء من الحكومة والدوائر الصناعية والمجتمع المدني دور فعال في مكافحة إساءة الاستخدام تلك.

وقد أحرز الاتحاد الأوروبي من جانبه تقدماً في مجال المحتوى غير القانوني، بما في ذلك إصدار تشريع يتناول نشر المحتوى الإرهابي على الإنترنت، وهو الآن في المراحل النهائية من اعتماده. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، اقترحت المفوضية الأوروبية قانون الخدمات الرقمية، الذي يشكل إصلاحاً شاملاً لمعالجة المحتوى غير القانوني عبر شبكة الإنترنت. وهو يتضمن تدابير تحدد مجموعة واضحة وموحدة من التزامات العناية الواجبة لمقدمي الخدمات عبر الإنترنت، مما سيضمن سلامة المستخدمين على الإنترنت. وبالإضافة إلى دعم مبادرات الاتحاد الأوروبي، تعتزم أيرلندا سن تشريعات لوضع إطار تنظيمي قوي لمعالجة انتشار المحتوى غير القانوني والضار على الإنترنت من خلال مفوض جديد معني بالسلامة على الإنترنت.

ويشير تقرير الأمين العام الشامل والإحاطات التي أُلقيت أمامنا هذا الصباح إلى التحديات التي نواجهها. لقد شهدت مناطق النزاعات في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط عودة النشاط الإرهابي إلى الظهور بشكل مقلق، ومع إعادة فتح مجتمعاتنا بعد الجائحة، سنحتاج إلى المزيد من اليقظة لمكافحة الإرهاب.

ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1373 (2001) وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، نعتقد أن أكثر الطرق فعالية للاحتفال بهذه الذكرى هي أن يكفل المجلس إطاراً للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب فعالاً وقائماً على حقوق الإنسان والقانون الدولي.

بيان الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مارتن كيماي

تقدر كينيا قيادة المملكة المتحدة تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية.

ونشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، الأمينة العامة المساعدة، ميشيل كونينسكس، على إحاطة مجلس الأمن بتقرير الأمين العام الثاني عشر عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2021/98).

وتغتتم كينيا هذه الفرصة لتشير إلى بعض المسائل المثيرة للقلق في التقرير فيما يتعلق بالتهديد العالمي الذي يشكله تنظيم داعش.

وسيكون لأثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتطور خطر الإرهاب، بما في ذلك زيادة نشاط الشبكات الإرهابية، ولا سيما تنظيم داعش، من أجل مواصلة عملياتهم الدعائية على الإنترنت وخارجها، تداعيات خطيرة.

وتزيد الأزمات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة من صعوبة الظروف الاقتصادية بالنسبة للسكان وتتيح مزيداً من احتمالات خيبة الأمل والانقسام. ونلاحظ أن الإرهابيين يمكنهم استغلال هذه الظروف لنشر أيديولوجيتهم الهدامة للتجنيد والتطرف. وفي أفريقيا، ولا سيما في مناطق النزاعات، يوسع تنظيم القاعدة وداعش وفروعهما، والجماعات المنشقة والمقلدون لهما عمليات التجنيد والتطرف مما يعزز التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

ويساورنا القلق إزاء عودة ظهور حركة الشباب، التي تتكيف مع أزمة كوفيد-19 من خلال إنشاء مرافق إنسانية مزيفة للتجنيد والتطرف تحت ستار توزيع المواد الغذائية وغيرها من مواد المعونة في الصومال. لقد تصاعدت أنشطة الجماعات الإرهابية مثل حركة الشباب بسبب زيادة سبل التمويل، بما في ذلك الضرائب غير القانونية والابتزاز والأنشطة الإجرامية والتحويلات المالية من الخارج. وفي ضوء تلك التحديات وغيرها من التحديات التي حددها التقرير، نود كينيا أن تستفيد من خبرتها في اقتراح ما يلي.

يجب علينا أن نتصدى لتمويل الإرهاب وشبكات تغذية نزعة التطرف إقليمياً وعالمياً من خلال تشديد اللوائح المالية وإنشاء نظم قوية لإدارة المالية العامة. ويجب علينا أيضاً أن نعزز الآليات الوطنية لتجميد أصول الأفراد المتهمين بالتورط في أنشطة إرهابية.

ويجب أن نكفل أن نتخذ جهود المجلس لدعم وقف إطلاق النار والمفاوضات السياسية والانتخابات والمصالحة خطوات - وليس فقط العمل العسكري - لحماية العملية من تلك الجماعات. ويجب أن يفهم المجلس أن عنفها يعزز نظرة أيديولوجية وسياسية يمكن أن تنتشر وتدمر السلام، أحياناً بالتظاهر بمسيرة عملية السلام.

ويتعين على البلدان أن تتعلم من بعضها البعض، ولا سيما البلدان التي تشترك في العديد من السمات. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب أمر بالغ الأهمية ويمكن أن يعززه مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في كينيا، الذي نعتقد أنه ينبغي أن يتلقى كل الدعم.

ويجب علينا كذلك زيادة بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب وتمويل الدول الأفريقية للتصدي لشبح توسع الجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة في القارة.

ويجب أن نشجع السرود المضادة للحد من انتشار الأيديولوجية الإرهابية. وفي خضم بيئة كوفيد-19، يتعين على الأجهزة الأمنية أن تبقى متنبهة للتهديد المستمر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأن تحافظ على الرصد المستمر لغرف الدردشة عبر الإنترنت وخارجها. ولذلك فإننا ندعو المزيد من البلدان والشركات إلى تبني نداء كرايستشيرتش للقضاء على المحتوى الإرهابي والمحتوى المتطرف العنيف على شبكة الإنترنت.

وأخيراً، تحث كينيا المجتمع الدولي على أن يظل متيقظاً في مواجهة الإرهاب الذي يلهمه تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام. فهذه المجموعات كظل مشؤوم يخيم على العالم بأسره وعلى تطلعون الجماعي إلى العيش في ظل نظام قائم على القواعد. فهي لا تقصد سوى تدمير ذلك النظام. ولا ينبغي التقليل مطلقاً من قدرتها على نشر رؤيتها للعالم وقدرتها التشغيلية على استغلال التصدعات الوطنية والمحلية.

وأى محاولة لمعاملتها كعناصر سياسية فاعلة عادية تصور خاطئ خطير لتمسكها القوي بقضيتها والتزامها بوقف مؤقت لإطلاق النار من أجل تعزيز مواقفها. وأية محاولة من هذا القبيل، وهو ما تعتبره كينيا أمراً يفتقر إلى الحكمة، ينبغي أن تتم عندما تكون مكافحة الإرهاب في تصاعد. وحتى حينها، ينبغي أن تكون هناك خطوط حمراء صارمة لا تتنازل أبداً عن أساس المساواة والحرية للمرأة وحرية التعبير والإعلام والحرية الدينية بين الأديان وفي إطار الدين الواحد. وعلاوة على ذلك، ينبغي الإبقاء على الجزاءات الصارمة إلى أن يتم التأكد من أنها قد أوقفت عملياتها العسكرية والأيديولوجية.

لقد قاد مجلس الأمن العالم بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر بإصراره على أن تعتمد جميع البلدان نهجاً صارماً لمكافحة الإرهاب. وينبغي له أن يتمسك بتلك المهمة، التي لا تزال بعيدة تماماً عن الإنجاز، بدلاً من أن يوجد عن غير قصد مناطق رمادية خطيرة يمكن أن يُلقى فيها بظلال من الشك على الموقف العالمي المناهض للإرهاب.

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريز

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطتهما.

تغتتم المكسيك هذه الفرصة لتدلي بالتعليقات التالية في ضوء التقرير الثاني عشر للأمين العام (S/2021/98) بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على السلم والأمن الدوليين، وسترکز مداخلتها على أربعة جوانب.

أولاً، فيما يتعلق بآثار جائحة فيروس كورونا على الجهود الرامية إلى التصدي للإرهاب، من المقلق حقاً أن الجماعات الإرهابية تستغل الأزمة التي تسببت فيها الجائحة لزيادة نشر رسائلها المتسمة بالكراهية على الإنترنت. فيجب علينا أن نضمن أن لا تتعدى جهود مكافحة الإرهاب على الحيز الذي ينبغي أن تشغله سلطات الصحة العامة أو تحد منه. إننا نشاطر الأمين العام قلقه من أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل للجائحة ستقوض الجهود الرامية إلى التصدي للإرهاب، ونثق مع تقييمه بأنه يجب تعزيز استراتيجيات منع أسبابه الهيكلية ومعالجتها.

ثانياً، إننا بحاجة إلى معالجة الحالة الإنسانية في مراكز الاحتجاز في مناطق النزاع، وكذلك إلى إعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم. كما إن الحالة في مراكز الاحتجاز التي يُحتجز فيها أفراد من أسر أعضاء تنظيم الدولة، بمن فيهم المقاتلون الأجانب، تثير القلق. فهؤلاء الناس هناك محرومون من حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحماية والحصول على الخدمات الصحية والمأوى والمياه والمرافق الصحية والتعليم - وهي حالة تتفاقم بسبب القيود المفروضة على المساعدة الإنسانية التي تسببت فيها الجائحة. وحقبة أن 80 في المائة من سكان مخيم الهول في سورية، على سبيل المثال، من النساء الأطفال ليست بالأمر الهين.

وننضم إلى النداء الذي أصدره خبراء الأمم المتحدة في 8 شباط/فبراير إلى 57 دولة لتسريع الجهود لإعادة مواطنيها إلى أوطانهم، مع الامتثال التام للقانون الدولي لحقوق الإنسان وتيسير إعادة إدماجهم نفسياً بشكل كامل، مع إيلاء اهتمام خاص للضدمات الجنسية التي تعاني منها النساء والفتيات.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى العدالة الجنائية والمساءلة عن الجرائم والعنف الجنساني التي يرتكبها الإرهابيون. ونلاحظ بقلق بالغ أن التقرير يشير إلى أن هذه الجرائم، ولا سيما جرائم العنف الجنسي، لا تزال من دون محاكمة ومن دون عقاب. ونظراً للأثر العميق لهذه الأعمال الإجرامية على الأفراد وعلى النسيج الاجتماعي، نعتقد أن هذا ينبغي أن يكون أولوية في استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

وهذا بدوره يعزز الحاجة إلى منظور جنساني شامل. ونهنئ اليونسكو في ذلك الصدد على إطلاق مشروع منع التطرف العنيف من خلال التنقيف، مع التركيز على البنى الاجتماعية المتعلقة بالمفاهيم الذكورية والأنثوية. ونأمل أن يتسنى المضي قدماً بهذا الجهد على الصعيد العالمي.

وأخيراً، يجب أن نظل يقظين في مواجهة تمويل الإرهاب. فلا يزال منع تمويل الجماعات الإرهابية أمراً أساسياً في الحد من جهودها. ومع ذلك، يجب أن نضمن ألا يكون للتدابير المتخذة لتحقيق ذلك أثر

سلبى على إيصال المساعدة الإنسانية. وثمة حاجة ملحة إلى تعميق الحوار بين الدول الأعضاء ومختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الخاصة، ولا سيما المؤسسات المالية، من أجل إيجاد حلول عملية للتحديات على الأرض. وتتيح الذكرى السنوية العشرون لاتخاذ القرار 1373 (2001) فرصة لإدراج ذلك البعد وبدء مرحلة جديدة في مكافحة تمويل الإرهاب. ويجب التشديد على أن الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، بوصفها الصك القانوني الرئيسي الساري في هذا الميدان الذي يحظى بمشاركة عالمية تقريبا، ينبغي أن تكون حجر الزاوية في جهودنا.

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أشكركم، السيدة الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة. كما أشكر السيد فلاديمير فورونكوف والسيدة ميشيل كونينسكس على إحاطتهما الشاملتين. وكذلك أشكر الأمانة العامة على إعداد التقرير الثاني عشر للأمين العام (S/2021/98) عن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للدول الأعضاء لمساعدتها على التصدي لتلك التهديدات على نحو أفضل.

يرحب وفد بلدي بالتطورات الإيجابية التي شوهدت في عام 2020 في مكافحة الإرهاب، والتي أدت إلى كسر شوكة عدد من كبار قادة الجماعات الإرهابية في العراق وسورية وأفريقيا. ونحن مدينون في تلك النجاحات لكل من الضربات الهجومية التي تقوم بها مختلف التحالفات العسكرية الدولية لمكافحة الإرهاب وإلى الإجراءات الأكثر ليونة التي تقوم بها كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بهدف تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجياتها لمنع الأعمال الإرهابية وقمعها، وفقاً للقانون والاتفاقيات الدولية.

وعلى الرغم من تلك الانتصارات، لا يزال يساورنا القلق إزاء قدرة تنظيم الدولة الإسلامية على الصمود وقدرته على التكيف، مما سمح له بتصعيد أعماله طوال عام 2020 للاستفادة في الوقت المناسب من نقاط الضعف الناجمة عن الأزمة الصحية العالمية لجائحة فيروس كورونا من أجل إعادة تنظيم نفسه وإعادة بناء قدرته التشغيلية الخارجية التي فقدها منذ هزيمة آخر معقل له في سورية في آذار/مارس 2019.

ولتحقيق ذلك، يعتمد التنظيم على الخلايا النائمة والمجموعات المنتسبة إليه في عدة أجزاء من العالم، بما في ذلك القارة الأفريقية. ويستغل الإرهابيون، من أجل القيام بأعمالهم القذرة، ضعف نظم الدفاع في البلدان الأفريقية وهشاشة سكانها وطبيعة حدودها التي يسهل اختراقها. كما أن النزاعات القبلية وعدم الاستقرار السياسي في هذه البلدان عوامل مفاقمة.

ففي منطقة الساحل على سبيل المثال، وعلى الرغم من الضربات الهجومية التي تشنها قوات المنطقة وشركاؤها، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى يهدد سلام السكان الذين يعيشون على مقربة من الحدود المشتركة للبلدان الثلاثة - مالي والنيجر وبوركينا فاسو. أما بالنسبة لجماعتي بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية غرب أفريقيا، فما زالتا تحتفظان بقدرة تعطيلية وتمثلان التهديد الرئيسي في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وتحتفظ حركة الشباب في الجزء الشرقي من القارة، وهي الفرع التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في الصومال، بصلة مع الجماعات التابعة لـ "تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية وسط أفريقيا" الإرهابية، التي تواصل شن هجمات مميتة ضد المدنيين والعسكريين في موزامبيق وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومؤخراً في تنزانيا في 14 تشرين الأول/أكتوبر.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة فيروس كورونا في البلدان الأفريقية يمكن أن يؤدي، في الأجلين المتوسط أو الطويل، إلى تفاقم الظروف القائمة المؤدية إلى انتشار الأيديولوجيات الإرهابية وتوسيع نطاق تجنيدها. ولذلك فمن المهم أن يتخذ المجتمع الدولي جميع التدابير

اللازمة لدعم جهود الدول الأفريقية لمنع الإرهابيين من استغلال الشقاق الاجتماعي وغيره من أوجه الضعف التي تزيد هذه الجائحة من تفاقمها.

إن مكافحة الإرهاب ليست مسألة تخص الجيش فحسب. فهي تتطلب من الدول أن تأخذ في الاعتبار تدابير أخرى لا تقل أهمية. وقد تستهدف تلك التدابير، على سبيل المثال، السلوك والأنشطة التي قد تيسر تمويل الإرهاب، مثل الفساد وغسل الأموال، وتجميد الأصول الإرهابية، ووضع برامج ومشاريع للقضاء على تغذية نزعة التطرف من أجل إعادة تأهيل المحتجزين الإرهابيين السابقين أو إعادة إدماجهم في المجتمع، ومراقبة الإنترنت لمنع استخدامه لأغراض إرهابية.

وأود أن أثنى على الالتزام المتميز لجميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التي تمكنت من إيجاد الآليات البديلة اللازمة رغم هذه الأوقات الصعبة، ما مكّنها من ضمان استمرار دعم الأمم المتحدة لجهود الدول الأعضاء من خلال إجراءات مبتكرة، والتقييم عن بعد، والتدريب عبر الإنترنت وتنظيم الأحداث الافتراضية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً اقتناع بلدي بأن مكافحة الإرهاب تتطلب التزاماً من الجميع. وعلى المجتمع الدولي واجب الحفاظ على التزامه وتضامنه في مواجهة هذا التهديد العالمي. ويجب على الدول أن تحافظ على الزخم الذي مكّن من هزيمة الدولة الإسلامية في العراق وسورية، فلا يمكن تحقيق نفس النصر في مختلف مناطق العالم التي تضررت بشدة من هذه الآفة الرهيبة إلا بهذه الطريقة.

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطتين على بيانهما وإلى الأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات (S/2021/98). لا تزال النرويج مصممة على مواصلة الكفاح ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مع شركائنا الدوليين في التحالف الدولي ضد داعش. كما نواصل دعم الدور القيادي للمنظمة في منع ومكافحة جميع أشكال الإرهاب.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء استمرار تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الاحتفاظ بموطئ قدم في سورية والعراق وقدرته على تجنيد أتباعه والتخطيط لهجمات إرهابية وتنفيذها. وندين بشدة الهجوم الانتحاري الذي وقع في بغداد في 21 كانون الثاني/يناير، والذي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عنه.

وبالمثل، يساورنا القلق لرؤية تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المرتبطة به - أو الجماعات التي تحركها نفس الأيديولوجية - تواصل الانتشار في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة الساحل وغرب أفريقيا ومنطقة بحيرة تشاد. وتحفظ هذه الجماعات أيضاً بوجود في أفغانستان وما حولها، مما يشكل تهديداً للسلام والاستقرار الإقليميين. وقد أظهرت التجربة مراراً استغلال تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المرتبطة به للنزاعات وأوجه الضعف القائمة في الدول وفي صفوف السكان، مما يتسبب في حلقة مفرغة من زيادة زعزعة الاستقرار. وفي المستقبل، نحتاج إلى العمل على نحو وقائي وشامل. وأود أن أبرز النقاط التالية:

أولاً، نحن بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للتطرف، بما في ذلك العوامل التي تؤدي إلى المظالم والتهميش والإقصاء والظلم. ثانياً، يجب أن نعالج النزاعات والحالات الأمنية المعقدة الهشة التي تسمح للمنظمات الإرهابية بإقامة وجود لها. ثالثاً، إن تغير المناخ، بوصفه عاملاً كامناً لعدم الاستقرار والنزاع، هو مجال يثير قلقاً متزايداً في أنحاء كثيرة من العالم وينبغي أن يُؤخذ في الاعتبار في استجاباتنا.

إن الاتجاه المتزايد لتغذية نزعة التطرف على الإنترنت وتحويلها إلى جميع أشكال التطرف العنيف أمر مقلق للغاية. ومن المرجح أنه تقاوم بسبب تصاعد الدعاية على الإنترنت خلال الجائحة. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات، بما في ذلك من خلال نهج يشمل المجتمع بأسره. وسيكون إشراك شركات التكنولوجيا الخاصة ودعمها أمراً أساسياً. إننا بحاجة إلى منع تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات الإرهابية الأخرى من جمع الأموال، بما في ذلك من خلال أساليب جديدة مثل التمويل الجماعي واستخدام العملات الرقمية أو الأصول الافتراضية.

ويجب أن تكون نهجنا إزاء مكافحة الإرهاب شاملة. وينبغي أن تكون جهود المرأة لتعزيز الوقاية والاستقرار واجتثاث التطرف على جميع مستويات المجتمع في مقدمة خطط عملنا. فلا يمكن لجهود مكافحة الإرهاب أن تكون ذريعة للحد من الحيز المدني أو وصول المساعدات الإنسانية. ولا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على أن ممارسات الأمن القومي للدول يجب أن تمتثل للقانون الدولي، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وحمايتها. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يُستخدم العنف الجنسي والجنساني كسلاح من أسلحة الحرب وكتكتيك للإرهاب. ومن الضروري توفير الخدمات الصحية للناجين، بما في ذلك الخدمات الجنسية والإنجابية والدعم النفسي الاجتماعي.

وكثيراً ما تبين الأدلة أن التعذيب يؤدي إلى اعترافات كاذبة، مما يؤدي إلى معلومات مغلوطة. لذا فمن الأهمية بمكان أن يتم جمع المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الإرهاب بطريقة غير قسرية وممتثلة لحقوق الإنسان. والنرويج من المؤيدين منذ أمد بعيد لوضع أدلة ونماذج تدريبية فيما يتعلق بتلك الطريقة، بما في ذلك تزويد الممارسين في قطاع الأمن بأفضل الأدوات لضمان قدرتهم على القيام بعملهم بفعالية. ومن المهم أيضاً تبادل المعلومات من خلال التعاون الدولي في مجال الشرطة والأمن، مثل قواعد بيانات الإنترنت.

في الختام، أود أن أشير إلى عملية الدفن التي جرت في هذا الأسبوع لأفراد الطائفة الأيزيدية البالغ عددهم 103 أشخاص الذين قتلهم تنظيم الدولة الإسلامية. وتشكل صور طوابير النعوش والأسر المكشوفة، بمن في ذلك نادية مراد، تذكيراً حقيقياً للغاية بما هو على المحك في معركتنا الدولية ضد الإرهاب وبأهمية المساءلة ووزن كلماتنا والالتزامات التي قطعناها في هذا المحفل اليوم.

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

اليوم، 10 شباط/فبراير، تحتفل روسيا بيوم الدبلوماسيين - وهو يوم عطلتنا المهنية. غير أن هذه ليست دعوة لتهنئة أنفسنا. بل على العكس من ذلك، أود أن أهنئ وكيل الأمين العام فورونكوف. فقبل أن يتولى منصبه، كان دبلوماسياً روسياً بارزاً، وأود أن أعرب له عن أحر تمنياتي.

ونشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والأمانة العامة المساعدة كونينسكس على قيادتهما الفعالة لكيان كل منهما في رصد الإرهابيين ومساعدة الدول في مكافحة الإرهاب في السياق المعقد لعالم اليوم. ويستغل الإرهابيون هذه الجائحة العالمية وما يتصل بها من اضطرابات اجتماعية واقتصادية لكسب أتباع جدد. وهم يستخدمون الإنترنت بنشاط لهذه الأغراض. ويستخدم قادة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) موارد على شبكة الإنترنت لإدارة خلايا التنظيم ووحداته القتالية والترويج لخطابهم.

ونتفق مع تقييم الأمين العام للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش. إن التقرير المعروض علينا (S/2021/98) يبين بوضوح أن هذه المنظمة الإرهابية تحتفظ بمواقعها في عدة مناطق في العالم. ويكتسب خطر تنظيم داعش زخماً في منطقة الساحل والصحراء: في جنوب شرق مالي والمناطق الشمالية من بوركينا فاسو والمناطق الغربية من النيجر. ويواصل ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى سعيه إلى تحقيق هدف إنشاء "خلافة" إسلامية. ومع استيلاء المسلحين على معازل في وسط أفريقيا، لا يزال هناك خطر من احتمال اختراقهم لبلدان منطقة الجنوب الأفريقي. وتتكشف حالة معقدة إلى حد ما في موزامبيق، حيث يسعى قادة الميليشيات إلى الاستيلاء على حقول الغاز لضمان مصدر للتمويل المستدام.

لقد مُني تنظيم داعش بهزيمة كبيرة في سورية. ومع ذلك، لا يزال التهديد الإرهابي قائماً في البلد، ويرجع ذلك أولاً إلى وجود هيئة تحرير الشام، وهي جماعة تضم ما يقرب من 15 000 مقاتل، وتتركز قواتها الرئيسية في إدلب وغرب حلب وشمال شرق اللاذقية. كما يشكل تنظيم حراس الدين، الذي يضم في صفوفه نحو 9 000 مقاتل، نصفهم على الأقل من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تهديداً خطيراً لسورية.

وبالحديث عن سورية، فقد تزايدت إلى أبعد حد مشكلة إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم إلى أوطانهم، ولا سيما الأطفال القصر. وللأسف، يفضل عدد من البلدان الأصلية لهؤلاء المقاتلين غض الطرف عن هذه المسألة. ومن الأمثلة الحية على ذلك مشكلة مخيم الهول التي تناولتها تقارير الأمين العام الواحد تلو الآخر على مدار سنوات عديدة. ومن أجل حل مشكلة مخيم الهول، يجب على الدول التي يقيم رعايا لها في المخيم أن تتفاعل بصورة وطيدة مع السلطات الشرعية في سورية.

وتتعاون روسيا بشكل وثيق مع السلطات السورية والعراقية لتحديد مكان وجود القاصرين الروس هناك وضمان عودتهم إلى وطنهم. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020، أعادت عملية إنسانية 19 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 3 و 15 عاماً. ومنذ شهر كانون الأول/ديسمبر 2018، عاد 274 طفلاً إلى روسيا من مناطق النزاع: 122 من العراق و 152 من سورية. وفي الوقت الحاضر، تم إعداد وثائق لـ 96 طفلاً آخرين

يعيشون الآن في مخيمات اللاجئين في سورية. وندعو الدول إلى بذل كل جهد ممكن لإنقاذ الأطفال من الانخراط في دورة العنف الذي يرتكبه الإرهابيون.

ولا يقل أهمية عن ذلك وجود تعاون كامل لمساءلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي المقام الأول، يجب أن يكون هناك تعاون مع الدول التي ارتكبت جرائم إرهابية على أراضيها. وبدلاً من ذلك، نشهد محاولات من جانب بعض الدول لإنشاء آليات شبيهة قانونية للتعاون مع أفراد وكيانات غير مأذون لهم بإقامة العدل.

ولا يسعنا أن نغفل عن ذكر مشكلة المنظمات الإنسانية الزائفة التي أنشأتها الأجهزة الخاصة الغربية. وبدلاً من السعي إلى تحقيق أهدافها النبيلة المعلنة، فإنها تُستخدم للاستقزاز والتحريض على النزاعات. والخوذ البيضاء، الذين يرتبطون بصورة وثيقة بالإرهابيين، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى جبهة النصرة، هم مثال محزن على هذه الظاهرة. ولم يتوقف تمويل تلك المنظمة. ومن اللافت للنظر أنه بعد هزيمة تنظيم داعش في سورية، تم نقل أعضاء من الخوذ البيضاء إلى البلدان المجاورة، حيث وعد رعاتهم الغربيون بنقلهم. لكن يبدو أن الأمور تعثرت. والآن، هناك بعض القلق من أن هؤلاء الذين يسمون بالعاملين في المجال الإنساني يلهمون الآخرين للقيام بأنشطة إرهابية في مواقعهم الجديدة.

ولا تزال مواقع تنظيم داعش في أفغانستان قوية، ولهذا السبب ينتشر التهديد الإرهابي وخطر المخدرات من أفغانستان إلى بلدان أخرى في المنطقة وخارجها. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها سلطات الإنفاذ الوطنية، بمساعدة وحدة عسكرية أجنبية ومشاركتها المباشرة، لا توجد أي علامات على استقرار الحالة الآن.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في أفغانستان، ينبغي أن نتذكر الجرائم التي ارتكبتها هناك وحدات عسكرية أجنبية وأفراد من كيانات عسكرية خاصة. ويجب التحقيق في تلك الجرائم ومحاسبة جميع المذنبين.

في الختام، نود أن نقول إن المعركة ضد تنظيم داعش توتّي ثمارها. وفي حين أننا لا نستطيع اليوم أن نتحدث بصدق عن إنشاء داعش لخلافة إرهابية، فإن التنظيم لا يزال يسعى جاهداً للتكيف مع البيئة المتغيرة ويشكل تهديداً حقيقياً. ويستفيد الإرهابيون من غياب الوحدة بين الدول ومن التناقضات فيما بينها. وينبغي ألا ننسى أن تنظيم داعش قد نشأ عن الاستخدام غير المشروع للقوة في إقليم دولة أجنبية وبالاستفادة من عمليات إيصال الأسلحة بصورة غير مشروعة عبر الحدود. ويجب على الدول أن تبقى موحدة وأن تتعاون وتتخذ الخلافات إذا أرادت التصدي لتنظيم داعش، وفقاً لالتزاماتها المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الدولية.

وعلاوة على ذلك، يجب على آليات الأمم المتحدة وبرامج المساعدة التقنية ذات الصلة أن تتقاسم المهام لتعزيز التقدم المحرز في مكافحة تنظيم داعش. وبناء على ذلك، يبرز تقرير الأمين العام أهمية الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان والجوانب الجنسانية في برامج الأمم المتحدة ومبادراتها. وفي حين أن هذه الجوانب مهمة بالفعل، فإن ثمة حاجة للحفاظ على النهج المتوازنة المنصوص عليها في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

بيان النائبة الثانية للممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام فورونكوف والأمينة العامة المساعدة كونينسكس على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. إن مساعيها المستمرة لضمان التنفيذ المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ذات أهمية حاسمة لجهودنا الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

إن التهديد العابر للحدود الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية يتطلب اهتماماً عاجلاً. وبغية التخفيف من حدة هذا التهديد الذي يلوح في الأفق ومواجهته، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تعزيز التنسيق وتكييف الأدوات لمواجهة التحديات الراهنة على النحو المناسب.

ولا يزال يساور سانت فنسنت وجزر غرينادين قلق بالغ إزاء التهديد الدائم التطور الذي تشكله أنشطة تنظيم الدولة في مناطق مختلفة من العالم، من الشرق الأوسط وأفريقيا إلى أوروبا وآسيا. وفي ذلك الصدد، لا بد من تعاون دولي فعال في جمع وتبادل المعلومات والاستخبارات فيما يتعلق بالتهديدات الناشئة من أجل توقع التغييرات وإعداد الاستجابات بشكل أفضل. وتحقيقاً لتلك الغاية، نشيد بالجهود المشتركة لمكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في تيسير تقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب للدول الأعضاء، وفقاً للقرار 2395 (2017).

ومن الأهمية بمكان أن تتصدى الدول الأعضاء بشكل جماعي للتحديات المستمرة التي يمثلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب. ويجب على الدول الأعضاء، عند تناولها للمسائل المعقدة المتصلة بهؤلاء المقاتلين، أن تتسق الجهود على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، وأن تستفيد منها بما يتفق مع القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين.

وكما يرد في تقرير الأمين العام (S/2021/98)، احتُجز عدد كبير من الأطفال المرتبطين بتنظيم داعش في شمال شرق الجمهورية العربية السورية وفي العراق. ونعيد تأكيد دعمنا للدول الأعضاء المشاركة في إعادة تأهيل الأطفال العائدين إلى الوطن وإعادة إدماجهم، ونحث الدول على تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من النجاح في إعادة مواطنيها إلى أوطانهم من مناطق النزاع الرئيسية.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين التصدي لتمويل الإرهاب. وقد ضاعفت جائحة مرض فيروس كورونا من الصعوبات المستمرة التي تواجهها الدول الأعضاء في مكافحة تمويل الإرهاب، مؤدية إلى ظهور تحديات جديدة تتعلق، في جملة أمور، بزيادة الاعتماد على المعاملات الإلكترونية وتقليل الاتصال المباشر بالعملاء. إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يمكن معالجة الامتثال لأحكام مكافحة الإرهاب من خلال تحسين التنظيم. وبالمثل، يجب أن تصمم مبادرات مكافحة تمويل الإرهاب بطريقة تعزز النشاط الاجتماعي - الاقتصادي المشروع بدلاً من أن تقوضه. وينبغي أن يكون الحد من المخاطر في القطاع المالي مترسخاً في اتفاقات تعاونية متبادلة تعالج تمويل الإرهاب بفعالية، وفي نفس الوقت تحمي القطاعات المصرفية في البلدان المتضررة من الضغوط الاقتصادية السلبية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على التزام مجلس الأمن بوصفه الهيئة العالمية المكلفة بصون السلم والأمن الدوليين. فينبغي أن تكون مهمتنا التصدي لتنظيم الدولة وأخطار الإرهاب الأوسع نطاقا من خلال العمل عن كثب مع الشركاء للحفاظ على سلامة العالم وعرقلة تمويل تنظيم الدولة بطريقة معقولة ومستهدفة والتخفيف من آثار الدعاية الإرهابية على الشعوب في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نظل متحدين وفعالين في جهودنا الرامية إلى مكافحة آفة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

بيان بعثة تونس الدائمة لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أتقدم بالشكر، السيدة الرئيسة، إلى السيد فلاديمير فورونكوف، رئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على إحاطتهما الشاملتين أمام المجلس.

نناقش اليوم تقريراً جديداً عن تنظيم داعش والعالم لا يزال يشهد وضعاً دقيقاً في ظلّ تواصل جائحة كوفيد-19 التي اجتاحت جميع دول العالم وألقت بظلالها على مختلف أوجه الأمن والسلام الدوليين، بما في ذلك الظواهر الإرهابية.

ومع تواصل تداعيات هذه الجائحة، تنامي الخطر الإرهابي حول العالم خاصة في مناطق النزاع. فرغم هزيمته العسكرية في العراق وسورية، لا يزال تنظيم داعش يحاول استغلال الأوضاع الأمنية والصحية، بقصد إعادة تنظيم صفوفه واستعادة قدراته الميدانية ونشر دعايته الإرهابية خاصة عبر الإنترنت.

ولا شك أن من شأن تأثير الجائحة أن يمتد كذلك إلى المناطق الخالية من النزاعات بالنظر إلى الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لكوفيد-19 على المدى المتوسط والبعيد التي ستساهم - إن لم تتم معالجتها - في تعميق الظروف المغذية للإرهاب والتطرف العنيف.

ولا يزال تمويل الإرهاب يمثل مصدر قلق كبير كما ورد في تقرير الأمين العام حيث يتوفر لتنظيم داعش والقاعدة على موارد نقدية هامة، خاصة وأن التنظيمات الإرهابية أصبحت تعتمد في تمويلها على الجريمة المنظمة على غرار الإتجار بالبشر والمخدرات والمتاجرة غير القانونية بالموارد النفطية والأسلحة وعمليات الخطف والابتزاز وغيرها من الأعمال الإجرامية.

ومن هذا المنطلق، على مجلس الأمن، خاصة عبر لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة العقوبات المفروضة على داعش والقاعدة، إيلاء هذه المسألة مزيداً من الاهتمام والمتابعة إلى جانب مواصلة العمل على مساعدة الدول على حل الإشكاليات التي تواجهها في مكافحة تمويل الإرهاب، خاصة فيما يتعلق باستعمال الإرهابيين للتكنولوجيات الحديثة ونظام الحوالات والعملات الرقمية والمشفرة وشركات الخدمات المالية غير النظامية.

تعرب تونس عن قلقها البالغ إزاء تنامي الإرهاب والتطرف العنيف في إفريقيا، لا سيما في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، حيث تعمل الجماعات الإرهابية على استغلال النزاعات وهشاشة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية بقصد توسيع نطاق نشاطها في المنطقة. وفي هذا الإطار، ما فتئ تحوّل الإرهابيين والمرترقة إلى مناطق النزاع يسهم في تأجيج النزاعات وإطالة أمدها وتعقيد مسارات بناء السلام.

وفي هذا السياق، تتابع تونس ببالغ القلق التقارير المتعلقة بوجود عدد كبير من المقاتلين في ليبيا وهو ما يشكل تهديداً إضافياً لأمن المنطقة ودول الجوار وصولاً إلى منطقة الساحل. وترحب تونس بخارطة الطريق التي اعتمدها منتدى الحوار السياسي الليبي في تونس والتي نأمل في أن تساعد على إنهاء الصراع بما يسهم في إعادة الأمن والاستقرار والقضاء على الإرهاب في المنطقة. كما نتطلع إلى تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك ضمان مغادرة جميع المقاتلين والمرترقة الأجانب من ليبيا.

كما تعرب تونس عن قلقها إزاء تنامي ظاهرة الإرهاب الناجم عن جماعات اليمين المتطرف والتي أصبحت تهديداتها تتزايد بمعدل أسرع من أي وقت مضى. وتسعى هذه الجماعات بدورها على استغلال الجائحة لنشر نظريات المؤامرة والفكر العنصري القائم على كره الأجانب والأقليات.

وقد سعت تونس طوال فترة انتقالها الديمقراطي إلى مواصلة تشريعها الوطنية مع الإطار القانوني الدولي بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهدف ضمان المكافحة الفاعلة للإرهاب في إطار الالتزام الكامل بمبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يولي بلدي أهمية كبرى لتعزيز التعاون الدولي والمتعدد الأطراف والشراكة مع المجتمع المدني وتفعيل دور الشباب والنساء، وهو ما سعت تونس إلى تكريسه من خلال الاجتماع رفيع المستوى الذي عقده مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير الماضي بمناسبة مرور عشرين سنة على اعتماد القرار 1373 (2001) وتكوين لجنة مكافحة الإرهاب. ولا يسعني في هذا الإطار إلا أن أرحب باعتماد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2021/1) جدد من خلاله مجلس الأمن اهتمامه الثابت بتعزيز الاستجابة الدولية الموحدة والمنسقة لمكافحة آفة الإرهاب، خاصة من خلال بناء قدرات الدول ومعالجة الظروف العميقة للتطرف العنيف والإرهاب واعتماد مقاربة تشاركية واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين.

وأخيرا، تعرب تونس عن استعدادها لمواصلة العمل، خلال هذه السنة التي ستكون سنة مكافحة الإرهاب بامتياز، مع جميع الدول والهيئات الأممية المعنية ومختلف الأطراف الفاعلة في مختلف الاستحقاقات الهامة القادمة على غرار مراجعة استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتجديد ولايات كل من المديرية التنفيذية وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات. ونتطلع إلى أن تسهم كل هذه الاستحقاقات في تعزيز التعاون متعدد الأطراف وخدمة هدفنا الجماعي لضمان عالم خال من الإرهاب.

المرفق الخامس عشر

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أشارك الآخرين في إدانة الهجوم الذي وقع صباح اليوم على حفظة السلام التوغوليين الـ 26 التابعين للأمم المتحدة ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونرجو لجميع المصابين شفاء عاجلاً وتاماً.

وكما يؤكد تقرير الأمين العام (S/2021/98)، لا يزال تنظيم داعش يشكل تهديداً عالمياً. وعلى الرغم من خسارة أراضٍ كان يسيطر عليها، لا تزال الجماعة قادرة على إلحاق ضرر فتاك في سورية والعراق. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء ما أبرزه التقرير بشأن مخيمات النازحين. تيسر المملكة المتحدة عودة الأطفال غير المصحوبين أو اليتامى على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة الشواغل الأمنية الوطنية. لكن يجب أن يمثل أولئك الذين قاتلوا تحت لواء داعش أو دعموه أمام العدالة على جرائمهم في الولاية القضائية الأنسب، وهي غالباً حيث ارتكبت تلك الجرائم.

وفي أماكن أبعد، يساورنا القلق إزاء وجود داعش في جميع أنحاء العالم ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما يجب التصدي للتجنيد والتحريض الذي يقوم به التنظيم على الإنترنت. ولا تزال المملكة المتحدة عضواً نشطاً في التحالف العالمي لمواجهة داعش. وننتشارك في قيادة جهود التحالف للتصدي للتهديد الدعائي.

وستواصل المملكة المتحدة، على مستوى الأمم المتحدة، الدعوة إلى زيادة التركيز على منع إساءة استخدام الإرهابيين للإنترنت وأمن الطيران، فضلاً عن التهديدات الناشئة من غير داعش مثل الإرهاب اليمني. وسنشدد أيضاً على ضرورة حماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب، وسنعطي الأولوية للمنع والنهج التي تشمل المجتمع بأسره.

وأود أن أختتم بياني بضم صوتي إلى التعليقات التي أدلى بها ممثل فرنسا دفاعاً عن الخوذ البيض. لقد اعتدنا سماع هذه الافتراءات في مناقشاتنا حول سورية وقد قمنا بالرد في تلك الجلسات. ومن المحزن جداً أن نسمعها أثرت في مناقشة جادة بشأن مكافحة الإرهاب.

المرفق السادس عشر

بيان القائم بأعمال الممثل المناوب للشؤون السياسية الخاصة في البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، جيفري ديلاورينتس

أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف ومساعدة الأمين العام كونينسكس على إحاطتهما، وأشكر فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات على الجهود التي بذلوها في إعداد التقرير (S/2021/98).

في عهد الرئيس بايدن، تلتزم الولايات المتحدة بالعمل مع التحالف العالمي لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لضمان هزيمة تلك الجماعة الإرهابية على أساس دائم وشامل.

فلا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يشكل تهديداً خطيراً. تستغل تلك الجماعة عدم الاستقرار في العراق وسورية وتظهر نية لتنفيذ هجمات في الخارج ولا تزال تلهم الهجمات الإرهابية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى آسيا والمحيط الهادئ. إن منع عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية، وكذلك منتسبيه وشبكاته خارج الشرق الأوسط، لا تزال أولوية لحكومة الولايات المتحدة إلى جانب شركائنا وحلفائنا في التحالف العالمي لمواجهة داعش.

ومنذ سقوط الخلافة مادياً في العراق وسورية، استمر التهديد الذي يشكله تنظيم داعش ومن ينتسب إليه في التزايد، وعلينا كمجتمع دولي أن نكيف باستمرار فهمنا للتهديد وجهودنا لمكافحته.

ولا يزال التحالف العالمي لهزيمة داعش يركز على القضاء على التنظيم من خلال أربعة مسارات رئيسية غير عسكرية للجهود: مكافحة التمويل؛ وتوجيه رسائل مضادة؛ والاحتجاز وإعادة إلى الوطن والمساءلة عن الجرائم والاعتداءات التي يرتكبها المقاتلون الإرهابيون الأجانب؛ وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من داعش.

وما زلنا نراقب الحالة المثيرة للقلق لعشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المشتبه فيهم الذين لا يزالون في مناطق النزاع. ونراقب بقلق النساء والأطفال الذين أضنهم المكوث في المخيمات في ظروف صعبة مع قلة فرص الحصول على التعليم، مما يزيد من احتمالات تطرفهم. إن التهديد العالمي لداعش سيزداد إذا لم يقم المجتمع الدولي بإعادة مواطنيه إلى وطنهم. ونشجع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق رصد تنفيذ القرار 1267 على رصد هذا التهديد عن كثب ومواصلة توجيه مبادرة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في مجالات الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

إن إعادة إلى الوطن، إلى جانب كونها الخيار الأفضل من وجهة النظر الأمنية، هي أيضاً ببساطة الصواب الذي ينبغي القيام به. ويقدر أن 90 في المائة من الأطفال في المخيمات تقل أعمارهم عن 12 عاماً و 50 في المائة منهم دون سن الخامسة. ولا تتاح لهم سوى فرص محدودة للحصول على الغذاء والرعاية الطبية والمياه النظيفة وغيرها من الخدمات الأساسية. ويكاد التعليم يكون معدوماً. ولا يمكنهم الارتفاع إلى مستوى إمكاناتهم في ظل هذه الظروف.

فإلى جانب مناطق النزاع، هناك تصاعد في التهديد الذي يشكله المنتسبون لداعش في جميع أنحاء العالم، لا سيما في القارة الأفريقية. ومن المثير للجزع، ولكن ليس من غير المتوقع، أن نرى أولئك المنتسبين يعملون معاً في أرجاء أفريقيا. وهذا يشكل خطراً علينا جميعاً.

ونتطلع إلى العمل مع شركائنا في لجنة القرار 1267 لمواصلة التصدي لذلك التهديد المتغير. لقد أدرجت اللجنة بالفعل في قوائمها ستة من منتسبي داعش في أفريقيا والشرق الأوسط ووسط وشرق آسيا. ونأمل أن نرى المزيد من المنتسبين، بما في ذلك المزيد من المنتسبين الأفارقة، مدرجين في القائمة في الأشهر المقبلة.

وفي الوقت الذي يحتشد فيه العالم للتصدي للتحديات الخطيرة التي يشكلها مرض فيروس كورونا، يستغل الإرهابيون هذه الجائحة لنشر معلومات مضللة لحشد الدعم لقضيتهم والنهوض بمخططاتهم. يكيف الإرهابيون من أمثال تنظيم الدولة الإسلامية رسائلهم لتقويض الثقة في الحكومات وتهديد الحكم الشرعي وإثارة العنف.

ويجب أن نواصل العمل معاً لمكافحة تلك التهديدات وهزيمة داعش ومنتسبيه بصورة نهائية.

المرفق السابع عشر

بيان القائم بالأعمال بالنيابة لفيت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

أود أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف ومساعدة الأمين العام كونينسكس على إحاطتهما.

إننا نقدر عالياً التقرير الاستراتيجي الثاني عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين (S/2021/98)، والذي يعرض نتائج جديدة في تطور التهديد الذي يشكله تنظيم داعش.

ونحيط علماً ببعض التطورات الإيجابية التي حدثت في الأشهر الستة الماضية. ومع ذلك، فإن مما يثير القلق أن التهديدات التي يشكلها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد ازدادت وفي تصاعد مستمر. وفي مناطق النزاع، يمكن أن تؤدي الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة إلى تفاقم الظروف المؤدية إلى الإرهاب، بما في ذلك عدم المساواة وعدم الإنصاف والتهميش والتوتر. يمكن استغلال هذا التفاقم من قبل تنظيم الدولة الإسلامية والمنتسبين إليه الذين يعولون على عودة ظهوره.

وندعو المجتمع الدولي إلى أن يظل متيقظاً على الدوام. يجب علينا استخدام كل الوسائل لمنع الإرهابيين من استغلال نقاط الضعف الناجمة عن الأزمة الصحية العالمية مثل التواطؤ مع الجريمة المنظمة أو جمع الأموال من خلال استخدام العملات الرقمية المشفرة. ولا يزال استخدام الإرهابيين للإنترنت في أغراض الدعاية وتغذية نزعة التطرف يشكل تحدياً كبيراً يجب التصدي له بشكل كامل، لا سيما وأن الناس يقضون المزيد من الوقت داخل المنازل وعلى الإنترنت ويعانون من مصاعب هائلة نتيجة لهذه الجائحة.

إن الإرهاب هو البلاء المشترك للبشرية جمعاء. والتضامن والتعاون هما أكثر استجاباتنا فعالية. ويجب أن يظل المجلس ملتزماً التزاماً راسخاً بالكشف عن التهديدات الجديدة للإرهاب الدولي وتجنبها. إن التعاون الدولي والمساعدة التقنية أمران حاسمان في تعزيز القدرة الوطنية على رصد تحركات الإرهابيين، والكشف عن الهجمات الوشيكة والتصدي لها، ومنع تجنيدهم وتمويلهم، والتصدي لخطاب الإرهابيين.

ونشيد بجهود كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة للحفاظ على استمرارية تصريف الأعمال وإجراء حوار منتظم مع الدول الأعضاء. ونرحب بالمبادرات التي اتخذتها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لمساعدة الدول الأعضاء في مكافحة تمويل الإرهاب مع الامتثال التام للقانون الدولي، في مواكبة للاعتماد المتزايد على الصعيد العالمي على المعاملات الإلكترونية.

لا يزال الآلاف من مقاتلي داعش، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وأفراد أسرهم موجودين في مراكز احتجاز في العراق وسورية. ونحيط علماً مع الانزعاج والشعور بالإلحاح إزاء وضعهم غير المستدام والتهديدات الأمنية المحتملة. إن مخاطر الهروب من تلك المرافق أو إثارة اضطراب في خضم تفشي مرض فيروس كورونا أمور تستحق اتخاذ إجراءات فورية وفعالة.

ويجب أن تستند استجاباتنا وتعاملنا مع مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وأفراد أسرهم إلى المعايير الموحدة للقانون الدولي ووفقاً للقوانين المحلية. ونشجع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على تعزيز تبادل أفضل الممارسات في محاكمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومعاليهم وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم، حسب الاقتضاء، مع كفالة المصالح الفضلى للطفل حيثما يتعلق الأمر بالأطفال.

وأخيرا وليس آخرا، لا يمكن استتصال الإرهاب إلا إذا تم التعامل معه بشكل كلي. وينبغي النهوض باستراتيجيات شاملة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب، وبناء مجتمعات متوازنة ومتماسكة قادرة على مواجهة الإرهاب وتغذية نزعة التطرف، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وثقافة السلام والتسامح، وتعزيز المصالحة الوطنية. ولا يزال من المهم اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره ويشمل جميع الجهات الفاعلة، بما فيها المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الخاصة وشركات التكنولوجيا.

وفي الختام، تظل فييت نام على موقفها الثابت الراض للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وسنواصل المشاركة بنشاط في النهوض بالحرب العالمية ضد الإرهاب على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقيمنا المشتركة.